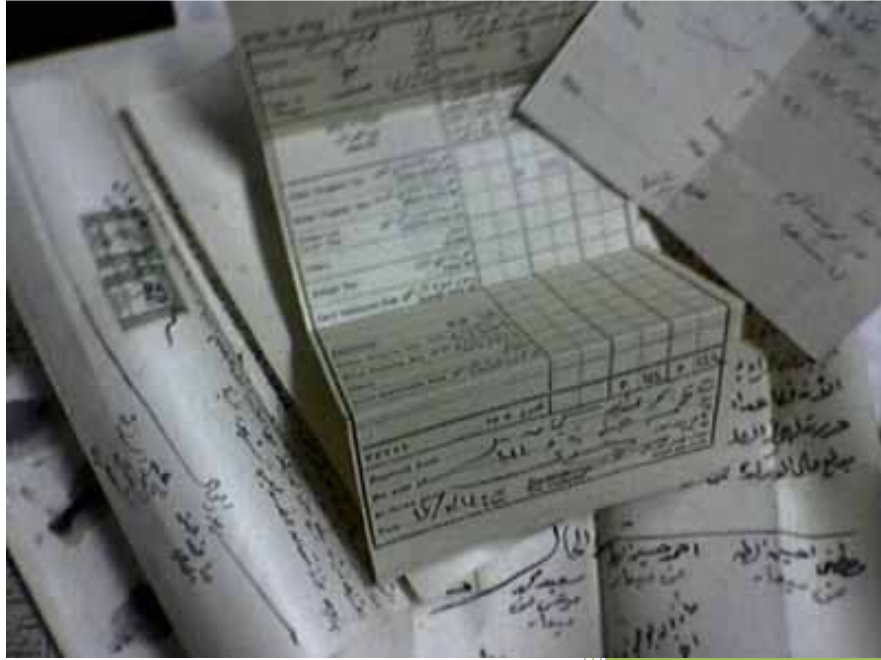


الإرهاب الصهيوني تجاه الأرض الفلسطينية قانون أملاك الغائبين نموذجاً

- دراسة -



تجمع العودة الفلسطيني (wajeb)
Palestinian Return Community (wajeb)

تجمع العودة الفلسطيني واجب

قسم الأبحاث والدراسات

إعداد: الباحث إبراهيم العلي

مخطط البحث

- ❖ مقدمة
- ❖ المبحث الأول
- ❖ آليات استيلاء اليهود على الأرض الفلسطينية في فترة ما قبل الاحتلال الصهيوني
 - المطلب الأول: العهد العثماني
 - المطلب الثاني: فترة الانتداب البريطاني
- ❖ المبحث الثاني
- ❖ القوانين والتشريعات الصهيونية السالبة للأراضي والحقوق الفلسطينية - قانون أملاك الغائبين نموذجاً
 - ❖ المطلب الأول: قانون أملاك الغائبين
 - ❖ المطلب الثاني: نطاق تطبيق قانون أملاك الغائبين
 - من حيث المحل
 - من حيث الأشخاص
- ❖ المطلب الثالث: النتائج المباشرة لقانون أملاك الغائبين
 - على صعيد الهجرة
 - على صعيد الاستيطان
 - على الصعيد الاقتصادي
- ❖ المطلب الرابع: قانون أملاك الغائبين والمؤسسات اليهودية الخاصة باستملاك الأراضي
 - الصندوق القومي اليهودي وأملاك الغائبين
- ❖ المطلب الخامس: علاقة قانون أملاك الغائبين بغيره من القوانين الاستيطانية
 - قانون أملاك الغائبين وأنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة ١٩٤٨
 - قانون أملاك الغائبين وسلطة التطوير
 - قانون أملاك الغائبين وقانون استملاك الأراضي - ١٩٥٣
- ❖ المطلب السادس: قانون أملاك الغائبين والقدس
- ❖ المطلب السابع: قانون أملاك الغائبين والأوقاف الإسلامية والمسيحية
- ❖ المطلب الثامن: قانون أملاك الغائبين في المنظور القانوني
- ❖ النتائج والتوصيات
- ❖ المراجع

مقدمة

تعرضت أرض فلسطين إلى الكثير من الغزوات والحروب التي كان آخرها الاحتلال الصهيوني الغاصب، الذي استطاع تسويق فكرته إلى العالم بكل وسائل الإقناع التي يتبعها المسوّق الجيد لفكرة آمن بها، فكرس جل جهده لتحقيقها متجاهلاً حقوق الآخرين نابذاً وراء ظهره القيم والمبادئ، مقنعاً نفسه ومن يتبعه بأنه شعب الله المختار ولا يرقى الآخرون إلا أن يكونوا خدماً لهم، مستشهدين على ذلك بنصوص من التوراة المزيفة والتلمود الذي كتبه أيديهم، ثم امنوا بها واعتقدوا، فأصبحوا كمثل الذي كذب الكذبة وصدقها.

أضف إلى ذلك الأساطير والمقولات التي تزعم أن لهم حقاً في الأرض العربية، كملقولة ((أرض بلا شعب لشعب بلا أرض)) وأسطورة أرض الميعاد والعودة إلى صهيون ميراث أجدادهم المحرم على أي يهودي في العالم التفريط فيه لما في ذلك من مخالفة تستوجب غضب الرب الذي وعد إبراهيم ونسله في هذه الأرض، عندما خاطبه: ((لنسلك أعطي هذه الأرض - لك أعطيتها ولنسلك إلى الأبد)) (١).

فإنكار الصهاينة لحق الفلسطينيين والعرب في الأراضي التي يحتلوها نابع من معتقد فكري يقوم على أساس ديني، يأمرهم باستعادة وإثبات السليب وتحرير هذه الأرض من العرب (المحتلين) وإعادة الرب وإسرائيل في صهيون (٢)، ففكرة اصطفاء الرب لهم جعلتهم غير متقبلين لوجود أحد غير اليهود على هذه الأرض، الأمر الذي يفرض عليهم وجوب إفراغ الأرض وترحيل من عليها. فالتوراة أعطت اليهود - على حد ما يزعمون - خيارين متناقضين لاستعادة الأرض ((... فإذا أنتم أفنيتم الشعوب تسكنون الأرض، أما إذا لم تبيدوهم تستبقون منهم أشواكاً في أعينكم مناخس في جنوبكم)) (٣).

فالممتنع لتاريخ الصهاينة يجد أن القوة والبطش وارتكاب المجازر كانت إحدى أهم الوسائل التي استطاعت العصابات الصهيونية السيطرة بها على الأرض لتنفيذ مشروعهم وإقامة كيانهم المزعوم على أرض فلسطين. وسرعان ما تحولت هذه العصابات إلى ما يسمى الجيش الإسرائيلي الذي أنزل لديهم منزلة الإله، فقد وصفه تسفي كوك أحد حاخاماتهم بقوله: (إن الجيش الإسرائيلي هو القداسة بعينها)، بل ذهب بن غوريون إلى أبعد من ذلك حين وصفه بأنه خير مفسر للتوراة (٤)، لأن الجيش الإسرائيلي، برأيه، هو الذي سوف يرسم حدود الدولة القادمة وأن ما سيتم الاستيلاء عليه في المعارك سيبقى في أيديهم والمكان

^١ حقيقة بيغن وشركائه - مقتطفات وثائقية - د. إسرائيل شاحاك - ترجمة ومنشورات مجلة فلسطين المحتلة - إعداد وتقديم محمد إسماعيل - بيروت - كانون الثاني ١٩٧٩ - ص ١٢٩.

^٢ المصدر نفسه - ص ١٣٠.

^٣ المصدر نفسه - ص ١٤٤.

^٤ موسوعة اليهود واليهودية للمسيري - الجزء السابع - ص ١٦٠.

الذي لن يصل إليه الجيش سيكون سببا في البكاء لأجيال (٥). فالذهنية التوسعية للمشروع الصهيوني جعلته لا يضع حدوداً جغرافية لدولته الهادفة إلى استيعاب جميع يهود العالم في منطقة معينة وإقامة وطن قومي لهم وقد عبر عن ذلك أيضاً تيودور هرتزل في يومياته بقوله: (كلما زاد عدد المهاجرين اتسعت رقعة الأرض) (٦). لذا رأى قادة الكيان الصهيوني المتتاليين على الحكم وجوب الاستيلاء على مساحات متزايدة من الأراضي تكفي لاستيعاب المهاجرين (٧) من جميع أنحاء العالم، فعملوا في سبيل تحقيق ذلك - إضافة إلى استخدام القوة العسكرية - على تطوير العديد من المؤسسات والجمعيات الاستيطانية (٨) القائمة منذ بداية مشروعهم، كشركة صندوق أراضي إسرائيل وإقامة المزيد منها بهدف إنقاذ الأرض من أيدي غير اليهود ونقلها إلى أيدي وملكية يهودية (٩).

لم يقف المشروع الصهيوني عند هذا الحلو لم يعدم الوسائل الأخرى المساعدة والكفيلة بتحقيق مآربه، فعمل على قضم وضم الأراضي الفلسطينية بشكل ظهر للآخرين أكثر تحضراً فأضفى الطابع القانوني على إجراءات المصادرة والتوسع، عن طريق سن عدد من القوانين (١٠) التي منحت هذه الأعمال الشرعية لدرجة أن جعلت هذه القوانين السكان العرب واللاجئين أصحاب الحق في الأرض والممتلكات ضحايا إرهاب أجازها القانون رسمياً، يسمح بتجريدهم من أملاكهم ووضعها للاستثمار اليهودي (١١). من هنا كان لا بد من تفنيد وبيان كذب وافتراءات العدو الصهيوني والوجه الحقيقي والصريح لهذه القوانين، من خلال استعراض سريع لها بشكل عام والتوقف قليلاً عند قانون أملاك الغائبين، نظراً لأهميته واعتماد الكيان الصهيوني على مواده في الاستيلاء على الكم الأكبر من الأرض، إلا أن ضرورة البحث تقتضي الرجوع قليلاً إلى الوراء لبيان السلوك الصهيوني المبكر للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وما اعتمد عليه من قوانين قائمة مكنته من تحقيق مآربه.

^٥ الموسوعة الفلسطينية - الجزء السادس القسم الثاني - الدراسات الخاصة - دراسات القضية الفلسطينية - أ. خالد عابد - توسع حدود التقسيم وقيام إسرائيل - ص ٥٦١.

^٦ موسوعة اليهود واليهودية - الجزء السابع - ١٦٢.

^٧ المصدر نفسه - ص ٥٣٣

^٨ القدس - السكان والأرض. أ.د. محمد صالحية - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت - لبنان - ط ١ - ٥١٤٣٠ - ٢٠٠٩ م. من هذه الجمعيات أيضاً جمعية الأليانس، وجمعية الإنماء الإسرائيلي - وجمعية أحباء صهيون - وجمعية رومانيا الاستيطانية ومؤسسة روتشيلد وجمعية إيكال الاستيطانية (وريثة مؤسسة روتشيلد) ومكتب فلسطين وشركة الاستيطان اليهودي وشركة تطوير أراضي فلسطين وشركة دلة العقارية والصندوق القومي اليهودي (كيرن كاييمت لي إسرائيل) والبنك اليهودي للاستيطان والرابطة القومية اليهودية وجمعية الإعمار اليهودي ومحطة الدعم الزراعي وجمعية الثقافة والفنون المدرسية العبرية في يافا ومعهد البولتيكنك في يافا ومؤسسة سندس للصناعة الفلسطينية وجمعية لاندروف مقدالو وجمعية الموبيل الفلسطينية وجمعية حولاً للأراضي الزراعية والاتحاد الفلسطيني للزراعة وعشرات غيرها. انظر ص ٢١.

^٩ فلسطينيو ١٩٤٨ - الهوية. الواقع والمستقبل - ياسر زغيب - إصدار مركز باحث للدراسات - ط ١ دون تاريخ - ص ١٤٩.

^{١٠} الموسوعة الفلسطينية - الجزء الخامس - القسم الثاني - الدراسات الخاصة - دراسات القضية الفلسطينية - مصدر سابق ص ٥٦٤.

^{١١} العرب الفلسطينيون في إسرائيل - د. حسن امون - د. أوري ديفس - نصر دخل الله صنع الله - ترجمة أحمد الشهابي - دار الكلمة للنشر - بيروت - ط ١ - ١٩٧٩ - ص ٦٦.

المبحث الأول

آليات استيلاء اليهود على الأرض الفلسطينية في فترة ما قبل الاحتلال الصهيوني

• المطلب الأول: العهد العثماني

حرصت الدولة العثمانية على تطبيق الشريعة الإسلامية في ولاياتها، باعتبار أنها تشكل الامتداد الطبيعي للخلافة الإسلامية، ففتحت أبوابها لمئات الآلاف من اللاجئين اليهود الفارين من اضطهاد الكنيسة في أسبانيا وغيرها من الدول (١٢)، وطبقت عليهم الأنظمة والقوانين المرعية فيما يتعلق بمعاملة أهل الذمة من اليهود والنصارى، وساوت بينهم في الحقوق والواجبات وأعطتهم حق امتلاك الأراضي والتصرف بها وفق أصول الشريعة الإسلامية (١٣).

وفي الفترة التي تلت النصف الثاني للقرن التاسع عشر، ومع بداية ظهور ضعف الإمبراطورية العثمانية، بدأ تنافس الدول الأوروبية يظهر عليها من خلال ازدياد تدخل هذه الدول في شؤون الإمبراطورية الداخلية الناتج عن الامتيازات التي استطاع القناصل والمبعوثون الأوروبيون الحصول عليها، من حصانة تجاه السلطات الإدارية والقضائية العثمانية والتي استفاد منها أوائل المهاجرين الصهاينة (١٤) الحاملين لجنسيات هذه الدول تحت ستار الاستثمار والاستقرار في فلسطين، والذين شكلوا فيما بعد الأرضية القوية لبدء حملات منظمة للهجرة اليهودية (١٥). كما تمكن اليهود من شراء العقارات وبيعها دون أية عوائق إدارية (١٦)، وذلك بالاستفادة من القانون الصادر عن السلطات العثمانية عام ١٨٦٧ الذي يبيح تملك الأجانب، والذي بقي ساري المفعول حتى عام ١٨٨٢م تاريخ صدور القانون الذي يمنع دخول اليهود إلى فلسطين في محاولة منها للحد من خطر الهجرة اليهودية، ثم تبعه قانون آخر في عام ١٨٨٨ يمنع على اليهود من غير مواطني الدولة الدخول إلى فلسطين إلا لمدة ثلاثة أشهر (١٧). في هذا السياق يورد الدكتور محمد صالحية في كتابه (القدس - السكان الأرض) تعليلاً يبين فيه عدم جدوى هذه الإجراءات فيقول:

^{١٢} فلسطين في العهد العثماني - موقع فلسطين أمانة في أعناقنا، على الشبكة العنكبوتية.

^{١٣} القدس - السكان والأرض - مصدر سابق ص ٣١.

^{١٤} فلسطين في العهد العثماني - موقع فلسطين أمانة في أعناقنا، على الشبكة العنكبوتية / مصدر سابق.

^{١٥} نائلة الوعري - دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين ١٨٤٠ - ١٩١٤ - دار الشروق للنشر والتوزيع - رام الله - ط ١ ص ٢٠٠٧ ص ٣٤.

^{١٦} القدس - السكان والأرض - مصدر سابق ص ٣١.

^{١٧} الاستيطان الصهيوني في فلسطين... عيسى اللوباني، دائرة الوطن المحتل مركز النورس للإعلام موقع إلكتروني.

"واللافت للنظر، أن إجراءات المنع لدخول اليهود الأجانب وامتلاكهم للأراضي كانت متذبذبة وافتقدت إلى عنصر الصرامة، سواء في المركز إستانبول أم في الولايات والمتصرفيات العربية، كما أنها كانت تتماهى في الغالب مع الأوضاع السياسية للدولة العثمانية وعلاقتها مع القوى والدول الغربية، فمن بين ٢٣ حاكماً (متصرفاً) عينوا على القدس ما بين السنوات ١٨٦٧ م - ١٩١٧ م (١٢٨٤ - ١٣٣٦ هـ)، أي خلال ستين عاماً التزم أربعة حكام (متصرفون) بتطبيق القوانين والتعليمات واللوائح" (١٨).

لقد أصبح الصهاينة المستفيد الأكبر من تفشي الفوضى واستشراء الفساد في جسم السلطنة العثمانية، فقد استطاع هؤلاء، عبر السماسرة أو عن طريق العقود الوهمية، ابتياع مساحات واسعة من الأراضي لإقامة المستعمرات، خصوصاً على تلك الأراضي التي تخص الملاكين الغائبين الكبار والإقطاعيين وأصحاب النفوذ ممن استولوا عليها عبر الالتزام أو سجلت بأسمائهم لقاء دفع الضرائب المستحقة نيابة عن الفلاحين الذين لم تتوفر لديهم الأموال اللازمة لذلك وتحديدًا بعد صدور قوانين الإصلاحات العثمانية المتعلقة بملكية الأراضي، والبدء بمسح الأراضي وتسجيلها (١٩)، عن طريق اللجان المشكلة لذلك، التي غضت بدورها الطرف عن تلاعب شيوخ القرى في تعيين الحدود أو ضبط العلامات أو استغلال جهل الفلاحين وتسجيل أراضيهم بأسماء هؤلاء الشيوخ، مما ساهم في تسرب العديد من أراضي الفلاحين إلى أيدي هؤلاء ومن ثم تحولهم إلى أجراء على أراضيهم دون أن يدروا (٢٠). كما أن الأحداث التي تتالت على الإمبراطورية العثمانية، من سيطرة جمعية تركيا الفتاة ودخول حاخامات وقيادات من الصهاينة إلى تركيا واتصالهم بصناع القرار، وكذلك تولى جمعية الاتحاد والترقي دفة الحكم ونفي السلطان عبد الحميد ودخول اليهود إلى مجلس المبعوثان، وما لاقته الحركة الصهيونية من تعاطفٍ توجبٍ وقعٍ للقيود عن الهجرة وتملك الأراضي (٢١) أدى إلى ازدياد عدد المهاجرين الصهاينة واتساع رقعة الأراضي التي تملكتهن حتى بلغ مجموع ما سيطروا عليه في فلسطين ٤١٨٠٠٠ دونم في الفترة ما بين ١٨٨٢ - ١٩١٤ (٢٢).

^{١٨} انظر كتاب القدس - السكان الأرض - ص ٣١. مصدر سابق.

^{١٩} د. إلياس شوفاني - إسرائيل في ٥٠ عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس - دار جغرافيا للدراسات والنشر دمشق ط ١ ٢٠٠٢ - ص ١٩٢.

^{٢٠} أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ - د هند البديري - جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - ط ١٩٨٨ ص ٢٧.

^{٢١} القدس - السكان الأرض - محمد صالحية - مصدر سابق ص ٢٥ - ٢٦.

^{٢٢} د. إلياس شوفاني - إسرائيل في ٥٠ عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس - مصدر سابق ص ٢٠٧.

• المطلب الثاني: الانتداب البريطاني

انتهت الحرب العالمية الأولى هو زمت الدولة العثمانية، وتبنت الحكومة البريطانية فرضية مؤداها أن كل الأراضي التي كانت تحت يد الدولة العثمانية هي ملك لها^{٢٣}، فوعدت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني الذي سرعان ما بدأ بدوره يتابع مخططاته الهادفة إلى ضمان سيطرته على المنطقة، وذلك بإقامة الكيان الصهيوني ليكون فاصلاً بين جناحي العالم الإسلامي بمنع وحدته ويضمن ضعفه وتفككه، يعادي شعوب المنطقة، وفي الوقت نفسه يكون صديقاً للدول الأوربية ومعتمداً عليها^{٢٤}، فأطلقت ((وعد بلفور))^{٢٥} التي يعدُّ اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين. وبالفعل دخل قادة المنظمة الصهيونية العالمية وبدؤوا بتوسيع حدود هذا ((الوطن)) وتضمينه موارد طبيعية حيوية قدر المستطاع، ومضاعفة الجهود الرامية إلى شراء المزيد من الأراضي وصياغة سياسة امتلاكها والقوانين التي تحكم ذلك، انطلاقاً من اعتبار نفسها شريكة لحكومة الانتداب^{٢٥}، فقد كلف العديد من الباحثين بدراسة قوانين الأراضي العثمانية وتحديد الثغرات القانونية التي يمكن من خلالها حيازة الأراضي، واقتراح قوانين جديدة أو تعليمات لوائح إدارية تسهّل لعمليات الانتقال^{٢٦}.

و من الجدير في هذا المقام الإشارة إلى أنه في الفترة الأولى التي تلت الحرب، أغلقت الإدارة العسكرية البريطانية مكاتب تسجيل الأراضي باعتبارها تدير أراضي دولة محتلة، حسب قوانين الحرب، مما أثار حفيظة وغضب الصهاينة الذين سارعوا إلى العمل على تبديل الإدارة العسكرية بإدارة مدنية بقيادة الصهيوني البريطاني هربرت صموئيل الذي وضع حجر الأساس لقيام الوطن القومي لليهود في فلسطين، ومن ثم قيام الدولة اليهودية^{٢٧}. فلولا التعديلات القانونية والإجرائية^{٢٨} التي اتخذتها الحكومة المدنية للانتداب بشأن نقل ملكية الأراضي وتسجيلها، ما كان شراء الأراضي ذات المساحات الواسعة ممكناً. أضف إلى ذلك أن هذه الحكومة قد أطلقت يدها في أراضي الدولة وهباً للمؤسسات الصهيونية، استناداً إلى البند السادس من صك الانتداب الذي يعد بتسهيل الاستيطان اليهودي على أراضي الدولة والأراضي غير المطلوبة لأغراض عامة^{٢٩}، ولما كان لا يجوز بيع الأراضي عمدت الحكومة إلى تأجيرها بعقود طويلة الأمد، ولتوسيع أملاك الدولة (الميري) أصدرت قانون أراضي (المحلول) ١٩٢٠، ثم قانون أراضي (الموات) ١٩٢١ لإلغاء القانون العثماني الذي كان يسمح للفلاحين باستصلاح تلك الأراضي وزراعتها. وبموجب هذين

^{٢٣} أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ - د هند البديري - مصدر سابق - ص ١٨٩.

^{٢٤} سلسلة دراسات فلسطينية (١) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق. ص ٢٨.

^{٢٥} د إلياس شوفاني - إسرائيل في ٥٠ عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس - مصدر سابق ص ٢١٦.

^{٢٦} القدس - السكان الأرض - محمد صالحية - مصدر سابق - ص ٦٣.

^{٢٧} المصدر نفسه - ص ٦٤.

^{٢٨} د. إلياس شوفاني - إسرائيل في ٥٠ عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس - مصدر سابق ص ٢١٦.

^{٢٩} جاء في المادة السادسة من صك الانتداب البريطاني على فلسطين ((على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وان تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية)) نظر موقع أجر اس العودة - صك الانتداب البريطاني على فلسطين -

القانونيين استولت الحكومة على مساحات واسعة من الأراضي وجعلتها أملاك دولة، كما طالت بمصادرتها أراضي (الحفلةك) (٣٠) البالغة مساحتها ٤٩٥١٧٩ دونماً بموجب (اتفاقية غور المدورة) (الاتفاقية القسرية) التي عقدتها مع بعض الأفراد باعتبارهم ممثلين عن باقي أصحاب هذه الأراضي دون تفويض قانوني من قبل الآخرين (٣١).

وفي السياق ذاته فإن دستور فلسطين الصادر عن البلاط الملكي في قصر باكنجهام، في الرابع عشر من شهر آب/أغسطس ١٩٢٢، والذي شكل امتداداً لصك الانتداب إلى درجة أن البعض تحدّث عنه أنه لائحة لتنظيم عملية تهويد فلسطين، وإطلاق ليد المندوب السامي في فلسطين لتنفيذها. فقد أعطى هذا الدستور للمندوب السامي حق فرض القوانين، وحق التصرف في الأراضي، وحق السجن والإبعاد، وحق قبول الشكوى إذا كانت ناجمة عن تقصير في تنفيذ صك الانتداب (٣٢).

كما أن إصدار حكومة الانتداب قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي عام ١٩٢٨ الهادف إلى إدخال أراضي المشاع البالغة مساحتها ١٢ مليون دونم، بين مستصلح، مروى وغير مستصلح قد سهل عليها تملك الأراضي لليهود (٣٣).
و لم يكن المنتدب بغافل عن ضرورة العمل على تفويض البنية الأساسية للمجتمع الفلسطيني فواكبت هذه القوانين تحطوت مختلفة أدت إلى سوء أحوال الفلاح العربي وتردي أحواله الاقتصادية، بما سببته من هبوط لأسعار المحاصيل، ومنع لتصدير المنتجات العربية وسياسة تضيق دفعت البعض إلى الاقتراض من البنوك والمصارف والمرايين اليهود بفوائد فاحشة وضمانات رهنية صارمة كانت كافية فيما بعد لوقوع أراضي الفلاحين فريسة للمصادرة والسلب تحت مسميات قانونية زائفة.

٣٠ أراضي الجفالك: هي أراضي خاصة بعرب فلسطين قام السلطان العثماني عبد الحميد أثناء فترة حكمه بالاستيلاء عليها وسجلها باسمه وبقيت حقوق الانتفاع لأصحابها العرب، وبعد خلعه عام ١٩٠٩ أحييت هذه الأراضي للخزانة العامة. - الأراضي الأميرية: وهي الأراضي التي تكون رقيبتها لبنت المال ويجري إحالتها وتفويضها لأحد من قبل ولي الأمر بناء على طلبه لمدة غير محددة، لقاء معجلة تسمى الطابو يدفعها الطالب للخزينة ويعطى سنداً رسمياً بذلك. - الأراضي الموات: هي أراض بعيدة عن العمران، ليست ملكاً لأحد. وفي الوقت نفسه ليست أرضاً متروكة، ويتم إحياء الأراضي الموط بموجب قانون الأراضي إما بإذن المأمور مجاناً أو دون إذن المأمور بشرط زراعتها فعلاً ودفع المزارع بدلاً نقدياً (مثل الطابو)، ويعطى له بها سند، وتبقى رغبة الأراضي الموات عائدة لبنت المال وحق التصرف للشخص الذي قام بإحيائها. - قانون الأراضي المحلولة الأراضي المحلولة في الأصل هي جزء من الأراضي الأميرية، والتي حق رقيبتها للدولة، وحق استغلالها يرجع إلى أفراد وتحولت هذه الأراضي إلى محلولة أما بتركها غير مزروعة، أو لأن المالك قد توفي دون أن يترك وريثاً ذا علاقة مباشرة. وفي هذه الحالة يحق للدولة أن تفوض شخصاً آخر بها وتتوفي على ذلك بدل المثل الطابو أو رسوم التسجيل، ويكون حق الأفضلية للأقرباء إذا وجدوا أو لأبناء القرية أو الجوار. وعليه، تكون الأراضي المحلولة هي حق أبناء القرية دون سواهم وذلك حتى صدور قانون الأراضي المحلولة الصادر في ١١ تشرين الأول سنة ١٩٢٠.

٣١ أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ - د هند البديري - مصدر سابق - ص ١٦١.

٣٢ موسوعة اليهود واليهودية للمسيري مصدر سابق - ج ٦ - ص ٤١ وما بعدها. تنص المادة ١٣ من الدستور: للمندوب السامي أن يهب أو يؤجر أية أرض من الأراضي العمومية أو أي معدن أو منجم، وله أن يأذن بإشغال هذه الأراضي بصفة مؤقتة بالشروط والمدد التي يراها ملائمة. ويشترط في كل هذا أن تجرى كل هبة كهذه أو كل إيجار أو تصرف كهذا وفقاً لمرسوم أو تشريع أو قانون معمول به في فلسطين، أو سيُعمل به فيما بعد، أو وفقاً لما يقدّر للمندوب السامي من التعليمات بتوقيع جلالته وختمه أو بواسطة الوزير تنفيذاً لأحكام صك الانتداب.

٣٣ القدس - السكان الأرض - محمد صالحية - مصدر سابق - ص ٦٨.

من العرض السابق يتضح أن السمة البارزة لعمليات شراء الأراضي في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى كانت مبادرة فردية، ويقدر ما استملكه هؤلاء بنحو ٤٠٠٠٠٠٠٠ دونم. أما في ظل الانتداب البريطاني وأهله المعلنه فقد تغير الوضع تماماً، وأصبحت شركة تطوير أراضي فلسطين الوكالة الرئيسية لشراء الأراضي، سواء للصندوق القومي اليهودي أم للجمعيات الخاصة والأفراد، ومن خلال شركة بيكا التي ركزت على توسيع مستوطناتها، فقد بلغت مساحة الأراضي التي تم استملاكها لغاية الإعلان عن قرار التقسيم (١٩٤٧) ١٧٣٤٠٠٠٠ دونم، منها ٩٣٣٠٠٠٠ دونم بملكية الصندوق القومي اليهودي، أي ما يعادل ٦.٦% من مساحة فلسطين (اليابسة) (٣٤).

فالانتداب البريطاني عزز الوجود الصهيوني في فلسطين من خلال وعد بلفور والمؤسسات الحكومية التابعة له، خصوصاً مؤسساته السياسية والعسكرية التي فتحت بوابات فلسطين على مصراعيها أمام الهجرة اليهودية. ولم يشدد المستوطنون الصهاينة قبضتهم على الأرض، ولم يتزايد عددهم، إلا بعد تعاونهم الكامل مع حكومة الانتداب. وعندما زادت المقاومة العربية في فلسطين، عام ١٩٣٠ وبعده، قامت بريطانيا بحماية الصهاينة بشكل علني وسري. وقد وصف بن جوريون موقف حكومة الانتداب والحكومة البريطانية أثناء هذه الفترة العصيبة بأنه أكبر نجاح سياسي منذ صدور وعد بلفور (٣٥)

^{٣٤} د. إلياس شوفاني - إسرائيل في ٥٠ عاماً المشروع الصهيوني من المجد إلى الملموس - مصدر سابق ص ٢٣٣.

^{٣٥} الموسوعة اليهودية للمسيري - ج ٧ ص ٣٢

المبحث الثاني

القوانين والتشريعات الصهيونية السالبة للأراضي والحقوق الفلسطينية

.. قانون أملاك الغائبين نموذجاً ..

استطاعت العصابات الصهيونية الاستيلاء على فلسطين عبر طريقتين رئيسيتين، أولاها الحرب العسكرية المؤيدة بالدعم الغربي والأوربي، لما يربط الأولى من علاقة تعاقدية نفعية بالثانية^(٣٦)، فكانت حرب ١٩٤٨ عملية عسكرية كبرى لنهب الأرض الفلسطينية وطردها أصحابها الأصليين، وتمكنت العصابات من احتلال ٧٧% من أرض فلسطين وتدمير معظم القرى الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرته، وتهجير أغلب أهلها. وبلغت القرى المدمرة ٤٧٨ قرية من أصل ٥٨٥ قرية كانت قائمة في الأرض المحتلة^(٣٧).

أما ثانيتهما فكانت بواسطة التحايل على الأنظمة والقوانين، فقد اعتبرت حكومة الكيان الصهيوني نفسها وريثاً لحكومة الانتداب البريطاني التي ورثت بدورها الحكم العثماني، إلا أنها تجاوزتهما من حيث امتلاك الأراضي، عندما أدخلت فيما أسمته أراضي الدولة كل ما كان يعرف سابقاً باسم (الأميري) و(الموات) و(المشاع) وحتى الأراضي التي تركها أصحابها في الحرب سواء في الريف أم في المدن، ووظفت مؤسساتها التشريعية في ترسيخ عملية تهويد الأرض الفلسطينية التي كانت هدفاً مركزياً للمشروع الصهيوني^(٣٨)، فأعلنت إقامة مجلس الدولة المؤقت الذي ألغى جميع القوانين البريطانية التي تضع قيوداً على هجرة اليهود وامتلاكهم للأراضي الفلسطينية^(٣٩) ووضع نظام القانون والإدارة الذي نقل إلى حكومة الاحتلال صلاحيات حكومة الانتداب البريطانية وكذلك ألغى أنظمة نقل ملكية الأراضي لعام ١٩٤٠ بأثر رجعي لإضفاء الشرعية القانونية على جميع مشتريات اليهود التي تمت في مناطق كانت محظورة بموجب تلك الأنظمة، وعين قيماً على الأملاك العربية المتروكة وفق قانون المناطق المتروكة لعام ١٩٤٨ الذي أعطى للحكومة الحق في نزع ملكية ومصادرة أية ممتلكات منقولة وغير منقولة في أية منطقة متروكة. ولتعزيز هذا القانون وسد الثغرات القانونية أقر الكنيست قانون أملاك الغائبين في عام ١٩٥٠، الذي استهدف أساساً أراضي من وصفهم

^{٣٦} الموسوعة اليهودية للمسيري ج ٧ ص ٣٢

^{٣٧} سلسلة دراسات فلسطينية (١) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصدر سابق. ص ٧٠.

^{٣٨} د. إلياس شوفاني - مصدر سابق ص ٢٣٧ - ٢٣٩.

^{٣٩} موسوعة اليهود واليهودية - الكتاب الأبيض ١٩٣٩.

القانون بالغائبين^(٤٠)، فاستطاع بموجبه اليهود من الاستيلاء على منازل الغائبين وحوانيتهم وأموالهم ومشاكلهم ومخازنهم وحتى على أثاث بيوتهم^(٤١).

يمكننا القول إنه خلال الفترة التي تلت الحرب تم التوسع الاستيطاني بواسطة سلسلة من القوانين - زاد عددها عن ثلاثين لقوناً^(٤٢) - يكمل بعضها البعض الآخر بشكل يتيح للحكومة الصهيونية أن تستولي على الأرض التي هجرها ساكنوها وأراضي من بقي منهم فيها، أو على بعد بضعة كيلو ميترات منها عبرت في معظمها عن نزوع المشروع الصهيوني إلى إضفاء الشرعية على الاحتلال الذي تم بفعل القوة، والتي مكنته من السيطرة على ما بقي من أراضي الفلسطينيين، تحت ستار الأمن والمصلحة العامة، لمنع اللاجئين والمهجرين من العودة إلى قراهم وأحيائهم.

لقد تعاضدت هذه القوانين قامت بدور كبير في مصادرة الأراضي الفلسطينية والتي يعتبر قانون أملاك الغائبين أشدها، لأنه شمل أملاك الوقف الإسلامي، لذا كان من الواجب الوقوف عند هذا القانون لبيان أهميته ودوره في الاستيلاء على ممتلكات أبناء الشعب الفلسطيني.

• المطلب الأول: قانون أملاك الغائبين

يتألف قانون أملاك الغائبين من تسع وثلاثين مادة، وقد أقرته الكنيست الإسرائيلية في ١٤/٣/١٩٥٠ ونشر في كتاب القوانين في ٣٠/٣/١٩٥٠ واعتبر قانوناً معدلاً لأنظمة الطوارئ (أملاك الغائبين) الصادرة في ١٢/١٢/١٩٤٨ وبديلاً لها ابتداء من ٣١/٣/١٩٥٠.

^{٤٠} الفلسطينيون داخل الخط الأخضر - أشجار الصبار في مواجهة سياسة الاحتلال - حقائق ديمغرافية واقتصادية وسياسية - نبيل السهلي - دار صفحات للدراسات والنشر سورية - دمشق - الإصدار الأول ٢٠٠٩ - ص

^{٤١} الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني - دراسات خاصة - المجلد السادس - دراسات القضية الفلسطينية - خالد عايد - الطبعة الأولى - بيروت ١٩٩٠ - ص ٥٦٤.

^{٤٢} الترانسفير - طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسات الإسرائيلية - تقرير معلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت - ط ١ - ٢٠٠٩ - ص ١٧ - ١٨. من هذه القوانين: أنظمة الدفاع والطوارئ لسنة ١٩٤٥ - أنظمة الطوارئ بشأن فلاحه الأرض واستعمال المياه غير المستغلة لسنة ١٩٤٨ - أنظمة الطوارئ بشأن الغائبين لسنة ١٩٤٨ - قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠ - قانون سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة ١٩٥٠ - قانون أملاك الدولة لسنة ١٩٥١ - قانون استملاك الأراضي لسنة ١٩٥٣ - قانون (كيرن كيمت ليسرائيل). قانون التقادم لسنة ١٩٦٠ - قانون أرض (إسرائيل) لسنة ١٩٦٠ - قانون أساس: أراضي إسرائيل لسنة ١٩٦٠ - قانون الاستيطان الزراعي لسنة ١٩٦٧ - قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة ١٩٦٩ - قانون الغابات لسنة ١٩٦٢ - قانون التخطيط والبناء. وغيرها من القوانين.

ويعد هذا القانون من أغرب القوانين في العالم، فهو الوحيد الذي يسمح للسلطات المحتلة بمصادرة جميع أملاك أولئك الذين تركوا أرضهم خوفاً من الحرب، حتى وإن كانوا قد غابوا عنها لبضع ساعات فقط وانتقلوا إلى قرية مجاورة و حتى الذين ما زالوا يعيشون كمواطنين شرعيين في دولة الاحتلال (٤٣).

ويحتوي القانون على عدد من المواد التعسفية التي تعطي الحارس حرية شبه مطلقة في وضع اليد على الأراضي، وتجعل الاعتراض على إجراءاته أمراً بالغ الصعوبة.

● المطلب الثاني: نطاق تطبيق قانون أملاك الغائبين

○ من حيث المحل:

طال القانون مجموعة من الأشخاص، كانت هي المالكة الشرعية للأموال المنقولة وغير المنقولة والنقود والاسم التجاري وكل حق لشخصية اعتبارية من هيئات أسست في فلسطين أو خارجها، وشركات قانونية أو غير قانونية مسجلة أو غير مسجلة، وبضمن ذلك شركات الأشخاص والتعاونيات والجمعيات. فقد حددت المادة ١ / الفقرة أ - الملكية المشمولة بالقانون بالتعريف التالي: الملكية وتشمل: الأموال المنقولة وغير المنقولة، النقود، الملكية التامة الملكية المتحفظ عليها، الشهرة، كل حق لشخصية اعتبارية أو لإدارتها (٤٤).

○ من حيث الأشخاص:

صاغ قانون أملاك الغائبين شريحة كبيرة من أفراد المجتمع الفلسطيني من أبناء المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨ بالغائبين، في الوقت الذي يتم التعامل معهم فيما يتعلق بدفع الضرائب والخضوع للقوانين الجزائية الإسرائيلية معاملة المواطنين، فقد عرف القانون الغائب في المادة ١ / الفقرة ب على أنه: (الشخص الذي كان في أي وقت يقع بين يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ واليوم الذي يعلن فيه أن حالة الطوارئ التي أعلنها مجلس الدولة المؤقت في ١٩ أيار ١٩٤٨ قد ألغيت. كان المالك الشرعي لأية ملكية تقع في منطقة إسرائيل، أو كان متمتعاً بها، أو حائزاً لها مباشرةً أو بواسطة الغير، وكان في أي وقت خلال تلك الفترة المذكورة:

❖ مواطناً من جنسية لبنان أو مصر أو سورية أو العربية السعودية أو شرقي الأردن أو العراق أو اليمن.

أو

❖ موحداً في أي من الدول المذكورة أو في أي جزء من فلسطين يقع خارج مناطق ((إسرائيل)).

أو

^{٤٣} الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية - عبد الرحمن أبو عرفة - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - دار الجليل للنشر ط ١ - ١٩٨١ - ص ١٦.

^{٤٤} العرب الفلسطينيون في إسرائيل - مرجع سابق - ص ١٣٣.

❖ مواطناً فلسطينياً غادر مكان إقامته الاعتيادي في فلسطين إلى: مكان خارج فلسطين قبل الأول من أيلول ١٩٤٨، أو إلى مكان في فلسطين كانت تحتله قوات حاولت منع تأسيس ((دولة إسرائيل)) أو حاربت ضدها بعد تأسيسها (٤٥).

إن الكلام السابق يقودنا إلى استنتاجات قيمة مفادها أن لا مصلحة للكيان الصهيوني بإلغاء حالة الطوارئ، لأن إنهاءها سوف يبيح لمئات الآلاف من اللاجئين العرب الفلسطينيين بأن يطالبوا بممتلكاتهم الواسعة، التي نُهبت منهم بموجب هذا القانون، من خلال سيطرة الحارس على أموال الغائبين. كما أن المشرع الصهيوني عندما اختار تاريخ الأول من أيلول لتحديد حالة الغياب شمل مساحات واسعة من الجليل والمثلث كانت تحت السيطرة العربية (التي حاولت منع قيام إسرائيل) حتى ذلك التاريخ والتي شكلت ملجأً للكثير من أهل القرى والمدن إليها مما وضع هذه الفئة تحت مسمى الغائبين. كما يشمل تطبيق هذا القانون جميع القاطنين في مناطق إسرائيل التي عرفها القانون ذاته في المادة ١ / الفقرة ٢ - ط، بأنها المناطق التي يسري فيها (قانون دولة إسرائيل)، مما ترتب عليه اعتبار أهالي الجولان والقدس الشرقية في ما يتعلق بحقوقهم على أملاكهم غائبون.

● المطلب الثالث: النتائج المباشرة لقانون أملاك الغائبين

حققت حكومة الاحتلال العديد من النتائج المباشرة من وراء تشريعها لقانون أملاك الغائبين على عدة أصعدة، نذكر أهمها:

○ على صعيد الهجرة:

استطاعت استيعاب أكثر من ١٣٠ ألف مهاجر يهودي في ٤٣ ألف وحدة سكنية تعود للفلسطينيين (٤٦).

○ على صعيد الاستيطان:

تم الاستيلاء على الأراضي العربية وأقيمت فوقها المستعمرات الجديدة، فمن بين ٣٧٠ مستعمرة أقيمت بين عامي ١٩٤٨ و١٩٥٣ أنشئت ٣٥٠ مستعمرة على أراضي غائبين (٤٧) كما بلغت مساحة أراضي أملاك الغائبين حسب تصريح الوصي عليها عام ١٩٥٤ نحو ٤٤٥٠٠٠٠٠ دونم، منها ٣٣١٠٠٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية ونحو ١٠٠٠٠٠٠٠ دونم في القرى التي يسكنها عرب ونحو ١٥٠٠٠٠٠ دونم من أراضي المدن (٤٨).

^{٤٥} المصدر نفسه.

^{٤٦} الموسوعة الفلسطينية - القسم الثاني - دراسات خاصة - المجلد السادس - دراسات القضية الفلسطينية - مصدر سابق - ص ٥٦٤

^{٤٧} المصدر نفسه، ص ٥٦٤.

^{٤٨} مجلة عدالة الإلكترونية - العدد رقم ٦٤ - أيلول ٢٠٠٩ - من نهب إلى نهب، إسرائيل وأملاك اللاجئين الفلسطينيين - سهاد بشارة، ملف pdf على الشبكة العنكبوتية.

○ على الصعيد الاقتصادي:

كان في أيدي الوصي على أملاك الغائبين في العامين ١٩٤٨ - ١٩٤٩ نحو ٢١٤٨٧ عقد استئجار في الوسط البلدي، عادت على خزينة الكيان الصهيوني بنحو ٥٠١٠٠٠ ليرة إسرائيلية وفي العامين ١٩٥٢ - ١٩٥٣ تم تأجير ٦٠٥٠٤ عقارات لأمد طويل عادت على الخزينة بنحو ٣٥٨٣٥٤٣ ليرة إسرائيلية، وبين عامي ١٩٤٨ - ١٩٥٣ - تم تأجير نحو ٢٤٤٥٦٤ عقاراً لأمد طويل في الوسط البلدي، بلغ المدخول من ورائها نحو ١١٤٥٣٥٤٣ ليرة إسرائيلية إضافةً إلى الإيرادات من المحاصيل الزراعية التي لم يتسنَّ للفلسطينيين التمتع بها. كما ورد في إطار التقرير المالي لعام ١٩٥١ أن الوصي على أملاك الغائبين أبلغ وزير المالية وقتئذٍ أن المداحيل الكبرى في بند الجباية من قبل غائبين يتلخص بصرف ما مجمله ٥٨٢٠٠٠ ليرة إسرائيلية من ودائع الغائبين في بنك باركليز^(٤٩).

● المطلب الرابع: قانون أملاك الغائبين والمؤسسات اليهودية الخاصة باستملاك الأراضي

عملت المؤسسات اليهودية الخاصة باستملاك الأراضي على امتلاك الكم الأكبر من أراضي فلسطين، لتكون فيما بعد ملكية عامة للشعب اليهودي تنفيذاً لمخططات الوكالة اليهودية العالمية التي جاء في المادة الثالثة من دستورها: (تستملك الأراضي كملك لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي وتبقى مسجلة في اسمه إلى الأبد، كما تظل هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية، غير قابلة للانتقال)^(٥٠).

فمبدأ تأميم الأرض من أهم الأسس والمرتكزات التي أكدت المؤتمرات الصهيونية وجوب العمل عليها كضرورة لنجاح المشروع الصهيوني. وفي هذا السياق يمكن تصنيف الصندوق القومي كأهم وأشهر هذه المؤسسات التي حرصت على تطبيق ذلك.

○ الصندوق القومي اليهودي وأملاك الغائبين:

الصندوق القومي اليهودي: مؤسسة صهيونية خاصة تهدف إلى توطين اليهود على الأراضي الفلسطينية التي يتم الحصول عليها، والتي يحق لليهود وحدهم استخدامها، ينص دستوره على عدم انتقال ملكية هذه الأراضي بالبيع أو بأية طريقة أخرى، فهي مملوكة ملكية خالصة للشعب اليهودي^(٥١) مانحاً بذلك، من الناحية النظرية، المبادئ التي هي في الأصل دينية (الأرض لا تباع

^{٤٩} المصدر نفسه.

^{٥٠} الاستيطان - التطبيق العملي للصهيونية - مصدر سابق - ص ٨.

^{٥١} موسوعة اليهود واليهودية - مصدر سابق - ص ٩٠ - ((ويقوم الصندوق بمنح التبرعات التي من شأنها أن تخدم مصلحة اليهود. ولا يمكن، علاوة على هذا كله، استئجار غير اليهود للعمل في هذه الأراضي. فالصندوق يشجع الاستعمار الزراعي القائم على العمل العبري. وقد تم تعريف اليهودي بأنه اليهودي بالمفهوم الديني أو العرقي أو بأنه يرجع إلى أصل يهودي ويعاقب كل إسرائيلي يقوم باستئجار العمال العرب بدفع غرامة لانتهاكه دستور الصندوق الذي ينص على أن من حق الصندوق أن يحرم المالك اليهودي من أرضه، دون دفع أي تعويض له إذا قام بانتهاك هذه المادة ثلاث مرات.

البتة لأن الأرض لي - سفر اللاويين مَهْفَةً قانونية، ووَكْدًا من الناحية العملية، أن الأرض قد احتلت على يد الأمة كلها. فبعد حرب عام ١٩٤٨ باعت الحكومة الصهيونية المشكلة ما مساحته ١٠% من الأراضي التي احتلتها للصندوق القومي اليهودي عن طريق القِيمِِّم على أملاك الغائبين، وبذلك تضاعفت مساحة ممتلكاته أكثر من ثلاث مرات عما كانت عليه، وبلغت ٣٣٩٦٣٣٣ دونمًا كان ٧٢% منها في صفقات مع حكومة الاحتلال من الأراضي التي وضعت بدايةً تحت إشراف القيم على أملاك الغائبين، ثم حوت إلى سلطة التطوير والإنشاء الجديدة التي أنشأها الكيان الصهيوني (٢٠).

● المطلب الخامس: علاقة قانون أملاك الغائبين بغيره من القوانين الاستيطانية

○ قانون أملاك الغائبين وأنظمة الطوارئ بشأن أملاك الغائبين لسنة ١٩٤٨:

يعد قانون أملاك الغائبين البديل القانوني والمعدل لأنظمة الطوارئ الصادرة عام ١٩٤٨ بشأن الأملاك المتروكة التي خلفها اللاجئين والمهجرين إبان النكبة والتي وضعت تحت تصرف القيمِّم على أملاك الغائبين (٢٣). إلا أن الأنظمة المذكورة منحت القيمِّم على أملاك الغائبين صلاحية مؤقتة بشأن التصرف بأملاك ((الغائبين))، تمدد أيامها كل ثلاثة أشهر، فقد تحددت صلاحيته بالمحافظة على هذه الأملاك في الفترة الانتقالية، ولم يمنح القيمِّم صلاحية نقل أو بيع هذه الممتلكات لآخرين، مما دفع الكنيست إلى إصدار قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠ لتثبيت السيطرة الدائمة على أراضي ((الغائبين)).

○ قانون أملاك الغائبين وسلطة التطوير:

هناك صلة وثيقة بين قانون أملاك الغائبين وقانون سلطة التطوير، فقد تم الإعلان عن قيام ((سلطة تطوير البلاد)) بموجب قانون ((سلطة التطوير)) لسنة ١٩٥٠، بهدف تركيز ممتلكات ((الغائبين)) ((لتطوير البلاد))، فبدأت عملية نقل الأراضي التي سجلت على اسم القيمِّم على أملاك الغائبين، لصالح ((سلطة التطوير)) التي قامت بدورها بتحويل مساحات كبيرة لصالح الصندوق القومي اليهودي (٢٤). فالمادة ١٩ من قانون أملاك الغائبين منعت على الوكيل الإسرائيلي أن ينقل ملكية هذه العقارات إلى أي شخص آخر ما خلا سلطة التطوير الإسرائيلية فتم في معرض تطبيق هذه المادة بتاريخ ٢٩ أيلول/١٩٥٣ إبرام اتفاق بين الوكيل على أملاك الغائبين و((سلطة التطوير)) ينص على تحويل كل ما تبقى من أملاك الغائبين الواقعة تحت تصرفه والمقدر

^{٢٢} د. إلياس شوفاني - مصدر سبق ص ٢٣٩.

^{٢٣} الفلسطينيون داخل الخط الأخضر - نبيل السهلي - مصدر سابق - ص ٧٧.

^{٢٤} <http://www.palissue.com/vb/palestine63/issue2804> لخطوات القانونية والميدانية الإسرائيلية تجاه المهجرين وقراهم ومدنهم.

عددها بـ ٦٩ ألف عقار، لصالح ((سلطة التطوير)) التي قامت بتحويل أغلبية هذه الأملاك لصالح الصندوق القومي اليهودي من أجل التصرف بها.^(٥٥)

○ قانون أملاك الغائبين وقانون استملاك الأراضي - ١٩٥٣

تم بموجب قانون استملاك الأراضي لعام ١٩٥٣ منح سلطة التطوير صلاحيات خاصة تمكنها من نقل ملكية الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بشكل رسمي، بعد أن تم تحويلها عملياً إلى الكيان الصهيوني بأجهزته المختلفة، وأعطى وزير المالية الصلاحيات اللازمة لتنفيذ ذلك وتصفية مشكلة استملاك الأراضي العربية بصورة نهائية، وإزالة أي عقبات قانونية قد تعترض في المستقبل سبيل هذه الغاية.

و من المؤكد أن اشتراط استغلال الأراضي من قبل أصحابها أو وقوعها في حيازتهم لاستبعادها من شبح المصادرة، أدى إلى السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي قدرت بنحو ٢٥٠ قرية مهجورة ومساحات قدرت بنحو ١٢٥٠٠٠٠٠ دونم^(٥٦). كما نص هذا القانون على عرض تعويض لـ((الغائبين)) من أصحاب الأراضي الذين نقلت أموالهم للقيم على أملاك الغائبين، ل يبدو أن الاستيلاء عليها قد تم بموجب هذا القانون، وبالتالي إعفاء سلطة التطوير من أية مسؤولية قانونية مستقبلية.

نلاحظ مما سبق الإشارة إليه من تناول بعض القوانين الصادرة عن المؤسسة التشريعية في الكيان الصهيوني (الكنيست) أن هذه القوانين جاءت ليكمل بعضها البعض الآخر، مستدركاً في ذلك النقاط التي تمكنها من السيطرة على الأراضي الفلسطينية بشكلٍ قانوني رسمي ونهائي.

● المطلب السادس: قانون أملاك الغائبين والقدس

لم تكن الضفة الغربية وقطاع غزة خارج المخططات الصهيونية، فتم بموجب قانون أملاك الغائبين الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين الذين طردوا من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. فقد أصدر القائد العسكري الإسرائيلي للمناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ أمراً عسكرياً يحمل رقم ٥٨ ويقضي بتعريف 'الغائب' بالشخص الذي ترك المناطق المحتلة قبيل وخلال أو بعد حرب العام ١٩٦٧، ويمنح السلطة العسكرية الإسرائيلية حق الاحتفاظ بتلك الأراضي حتى لو أن ذلك تم بطريق الخطأ ونتيجة سوء تقدير يمانية ذلك على نص المادة ١٧ من قانون أملاك الغائبين^(٥٧).

^{٥٥} سني نت - لينا الطبال - على الشبكة العنكبوتية www.sunni-news.net - المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات.

^{٥٦} إسرائيل في ٥٠ عاماً - د. إلياس شوفاني - مصدر سابق - ص ٢٣٦.

^{٥٧} إسرائيل الدولة ((الديمقراطية)) تركز على القوانين العسكرية في محاولتها تطبيق قانون أملاك الغائبين في القدس الشرقية المحتلة. موقع إلكتروني. <http://www.poica.org> (تنص المادة ١٧ من قانون أملاك الغائبين على: أي تداولات تمت بحسن نية بين حارس أملاك الغائبين

وتفيد الإحصائيات أن مساحة الأراضي والأملاك التي استولت عليها قوات الاحتلال الصهيوني، بعيد عدوان ١٩٦٧، قد بلغت نحو ٤٠٠ ألف دونم و ١١ ألف منزل في الضفة الغربية وحدها^(٥٨). فالكيان الصهيوني سرعان ما عمل على خلق وقائع مادية على الأرض لتغيير ملامحها بما يخدم مخططاته الرامية إلى التهويد وتعزيز وجوده فيها، وقد شملت السياسات والإجراءات الصهيونية أوجه الحياة كافة. فعلى نطاق مدينة القدس قدرت مساحة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بنحو ٨٥ % من أراضي الفلسطينيين في القدس الشرقية^(٥٩)، عن طريق العديد من القوانين التي شكل قانون أملاك الغائبين أهمها. ففي العام ١٩٦٧ قامت قوات الكيان الصهيوني بإحصاء السكان الفلسطينيين، سجلت خلاله جميع الموجودين في القدس من مواطنين، وأجبرتهم خلال ثلاثة أشهر على الحصول على بطاقات هوية إسرائيلية واعتبرت كل من لم يكن موجوداً آنذاك في حكم الغائب، سواء من قطن منهم في الضفة الغربية أم قطاع غزة أم أي بلد عربي، وعدت أرضهم ((متروكة))، وسارعت إلى تطبيق قانون أملاك الغائبين^(٦٠).

كما باشرت مؤسسة القيم على أملاك الغائبين تنفيذ المخطط الحكومي الرسمي القاضي بالسيطرة ووضع اليد على أملاك ((الغائبين المقدسيين)) وإيداع هذه العقارات في أيدي الجمعيات الاستيطانية المتطرفة، إما بتأجيرها أو بيعها لها، وعليه كان دور حارس أملاك الغائبين مكملاً لدور الجمعيات الاستيطانية التي تشكل معظمها لهدف واحد وهو تهويد المدينة المقدسة، وجعلها يهودية خالصة^(٦١).

إن تطبيق قانون أملاك الغائبين على مدينة القدس أعطى الضوء الأخضر للمزيد من مصادرة الأراضي، في ضوء بناء جدار الفصل العنصري، مما مكّن الكيان الصهيوني من انتزاع أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية والغابات والمناطق المفتوحة^(٦٢)، دون أن يترتب عليه دفع أي تعويضات لمالكيها الفلسطينيين، خصوصاً أن مساحة هذه الأراضي غير معروفة لأن حكومة الاحتلال قد استولت على سجلات كل الأراضي الفلسطينية المستأجرة في القدس بعد أن تم إغلاق بيت الشرق في أغسطس/آب ٢٠٠١.^(٦٣)

وأي فرد أو جهة فيما يتعلق بنقل صلاحيات قانونية لأراضي تبين لاحقاً بأنها لا تنضوي تحت أملاك غائبين تعتبر قائمة وتبقى التداولات سارية لمفعول حتى لو تبين لاحقاً أن الأراضي المنقولة لا تنطبق عليها قانون الغائبين).

^{٥٨} الاستيطان - التطبيق العملي للصهيونية - مصدر سابق - ص ٢١

^{٥٩} <http://www.sunni-news.net> موقع إلكتروني. سني نيوز: د. لينا الطبال.

^{٦٠} موقع فلسطين اليوم - فلسطين المحتلة - على الشبكة العنكبوتية.

^{٦١} الاستيطان في القدس العتيقة إيمان سعيد مصاروة - ملف pdf على الشبكة العنكبوتية - ص ١١٧ وما بعدها.

^{٦٢} سلسلة أو لست إنساناً - الجدار العازل في الضفة الغربية - إعداد حسن ابحيص ود. خالد عايد - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت - لبنان ص ٣٧.

^{٦٣} نبيل السهلي - المقدسيون في مواجهة قانون أملاك الغائبين - موقع الجزيرة نت - المعرفة.

بالمقابل فهناك معلومات مؤكدة عن حجم الأراضي المستخدمة من قبل الكيان الصهيوني في القدس الشرقية، حيث صودر ٤٣.٥% منها لصالح بناء مستوطنات جديدة، وأعلن عن ٤١% منها ((منطقة خضراء)) يجمع على المقدسين البناء فيها، و٤.٣% منها للمرافق العسكرية والطرق وغير ذلك من البنى التحتية^(٦٤).

من الواضح أن مدينة القدس وجعلها العاصمة الكبرى للكيان الصهيوني كان من أهم الأهداف والركائز التي قام عليها المشروع الصهيوني، ووسيلة الجذب القوية لبسطاء اليهود في العالم لأن أحد المزاعم اليهودية تقول: (إن أقدامنا كانت تقف عند أبوابك يا قدس، يا قدس التي بقيت موحدة)^(٦٥)، وبالتالي فإنه سيتم ابتداء كل الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الحلم.

• المطلب السابع: قانون أملاك الغائبين والأوقاف الإسلامية والمسيحية

يعرف الوقف في اللغة على أنه الحبس، وفي الاصطلاح هو حبس الأصل وتسبيل الثمرة. والمعنى لذلك هو حبس المال كي لا يُباع ولا يوهب ولا يورث، ولكن تُصرف أرباح هذا المال في سبيل الله تعالى وفق الأهداف التي من أجلها قام هذا الوقف أو ذلك. وينقسم الوقف في الأراضي الفلسطينية إلى ثلاثة أقسام: الوقف الخيري العام، والوقف الذري أي ما يوقف على ذرية الواقف، والأعشار أي أن الواقف يأخذ عشر ريع الأراضي المعشورة. ولقد شكل الوقف على مدار وجوده الرافعة الاقتصادية الأساس لحياة المجتمع الفلسطيني^(٦٦).

تقدّر مساحة الأراضي الوقفية بنحو ١.٢% من مساحة فلسطين التاريخية^(٦٧)، تضم قرابة ٢٥٠٠ موقع من مساجد ومقابر وكنائس ما زالت قائمة، إلا أنها لم تسلم من سياسة انتزاع الأرض المبرمجة التي سلكتها سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٤٨م لتهود الأرض ونزع الصبغة الإسلامية عنها، فبادرت إلى وضع جميع الأراضي والأملاك الوقفية تحت حماية ((حارس الأملاك المتروكة)) أو ((حارس أملاك الغائبين)) بعد أن قامت بحل المجلس الإسلامي الأعلى ولجنة الأوقاف العامة، واعتبرت أملاك الوقف الإسلامي أموالاً متروكة^{٦٨}، وبضمن ذلك المساجد. وبموجب قانون أملاك الغائبين أزيلت ملكية المسلمين للقسم الأكبر من

^{٦٤} المصدر نفسه.

^{٦٥} موسوعة المدن الفلسطينية - دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية - الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - ط ١ - ١٩٩٠ - ص ٦٢٨.

^{٦٦} الشيخ رائد صلاح - الأوقاف الدينية في فلسطين - برنامج - إعداد جيفارا البديري - قناة الجزيرة 10/2/2006 www.aljazeera.net.

^{٦٧} إسرائيل تتاجر بأوقاف المسلمين - محمد محسن وتد - أم الفحم - مقالة منشورة على موقع الجزيرة نت على الشبكة العنكبوتية www.aljazeera.net - هناك إحصائية أخرى عن مساحة الوقف الخيري وردت في مجلة بلسم تقدر ب ١٧٨٦٧٧ دونم أي ما نسبته ١٦% من أراضي فلسطين التاريخية انظر في مسلسل الاعتداءات الصهيونية ضد المقدسات والأوقاف الإسلامية والمسلمين - عادل المفتي - مجلة بلسم - العدد ١٩٦ - تشرين أول - ١٩٩١ - ص ٥١.

الأوقاف، كما نزع ملكية الكثير من الفلسطينيين لأراضيهم، تحت ذريعة أن الأوقاف كانت تدار باسم المجلس الإسلامي، وأن أعضاء هذا المجلس غائبون، وعليه فالأملاك الوقفية تعتبر أملاك غائبين^(٦٨).

لقد قامت سلطات الاحتلال الصهيوني بالسيطرة على الأراضي والعقارات الوقفية بغالبيتها الساحقة ووضعها بحوزة القيمم على أملاك الغائبين، الذي نقلها بدوره إلى سلطة التطوير التي نقلت ملكيتها إلى الدولة والصندوق القومي اليهودي، فقد بلغ مجموع ما أقدمت سلطات الاحتلال على هدمه من المساجد المقامة في أراضي ١٩٤٨ خلال الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٤٨ - ١٩٦٧ قرابة (١٣٠) مسجداً من أصل (٣١٣) إضافة إلى الاعتداء على عشرات المقابر والمقدسات^(٦٩) وتحويلها إلى أماكن للسياحة واللاهو، والهيمنة على ريعها المالي والمتاجرة بها^(٧٠).

• المطلب الثامن: قانون أملاك الغائبين في المنظور القانوني

قبل الدخول في قانونية التشريعات الصهيونية، لا بد من الإشارة إلى أن الكيان الصهيوني كيان لا يملك دستوراً مكتوباً يتضمن تنظيمياً شاملاً لشكل الدولة والعلاقات بين السلطات وحقوق الأفراد وواجباتهم. فالهيكل القانوني فيه ما يزال مستمداً من خليط من القانون العثماني والقانون الإنجليزي إضافة إلى التشريعات التي أصدرتها لجنة الدستور والقانون والعدالة في الكنيست من خلال مجموعة من القوانين المسماة بالقوانين الأساسية المصادق عليها أمام الكنيست لتشكيل فيما بعد دستوراً للدولة، إضافة إلى نوع آخر من القوانين ذات الصفة المؤقتة المرتبطة بحالة معينة تنتهي بانتهاء الغرض المطلوب منها^(٧١).

ولعل السبب الرئيس في تأجيل وضع دستور للكيان الصهيوني هو عدم اكتمال الصيغة النهائية للمشروع الصهيوني القائم على الفكر التوسعي من الناحية العملية على حساب الفلسطينيين والعرب، إلا أن المعطيات العامة تشير إلى أن استمرار هذا الكيان حتى اليوم دون دستور متكامل يعني توفر قدر واضح من الاتفاق العام حول القضايا الأساسية فيه، خصوصاً فيما يتعلق بالاستيطان وسياسة الاستيلاء على الأرض الفلسطينية.

و بناءً على ذلك فقد قامت السلطات المحتلة بضم مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية بدعوى المصلحة العامة، إلا أنها في الحقيقة كانت للمصلحة اليهودية بشكل أساسي، فانتزاع الأراضي والأملاك الخاصة من أصحابها الأصليين هو إجراء ترفضه جميع القوانين والمواثيق والأعراف الدولية، وميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية، واتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول الملحق بها

^{٦٨} المقدسات والأوقاف الإسلامية في فلسطين - الدكتور الشيخ عكرمة سعيد صبري (المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية) - موقع اليونسكو على الشبكة العنكبوتية.

^{٦٩} مسلسل الاعتداءات الصهيونية ضد المقدسات والأوقاف الإسلامية والمسلمين - عادل المفتي - مجلة بلسم - العدد ١٩٦ - تشرين أول - ١٩٩١ - ص ٥٠ وما بعدها.

^{٧٠} جمال زحافة - انظر مقالة إسرائيل تتاجر بأوقاف المسلمين محمد محسن وتد- أم الفحم- مصدر سابق.

^{٧١} الاستيطان - التطبيق العملي للصهيونية - عبد الرحمن أبو عرفة - مصدر سابق - ص ٢٧.

ضمن جرائم الحرب (٧٢)، ذلك أن جملة مبادئ قوانين الحرب الدولية تسري على الحرب عام ١٩٤٨ بين الدول العربية والكيان الصهيوني. فقضية اللاجئين الفلسطينيين كانت نتاجاً طبيعياً لهذه الحرب، وبالتالي فلا يمكن بحال من الأحوال استثناء الصراع العربي الصهيوني من القانون الدولي الإنساني، فالمادة ٤٨ من الأنظمة الملحقمة بمعاهدة لاهاي بخصوص قوانين الحرب البرية من عام ١٩٠٧ نصت على ضرورة احترام حق الملكية الخاصة، وهي تحظر بشكل صريح مصادرة أملاك خاصة، فقد نصت هذه المادة على أنه: « ينبغي احترام شرف الأسرة وحقوقها، وحياة الأشخاص والملكية الخاصة، وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية. ولا تجوز مصادرة الملكية الخاصة ».

و من جهة أخرى يعتبر هذا القانون حقاً رسمياً صريحاً لنص قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧. كذلك يبلور هذا القانون بصورة نهائية الموقف الإسرائيلي المعارض لعودة الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم، بالمقابل فإن الإجراءات الصهيونية من بيع وخصخصة أملاك الغائبين إلى طرف ثالث يخالف نصوص قانون أملاك الغائبين نفسه، فالغاية من وراء مؤسسة القيم على أملاك الغائبين، وإن لم ينص عليها صراحة أيضاً، هي وجوب الحفاظ على هذه الأملاك. ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القرارات القضائية الصادرة عن المحاكم الصهيونية بهذا الخصوص، فقد جاء في دراسة صادرة عن المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في (إسرائيل) - عدالة أن:

"هذا ما قرره القاضي فيتكين ع.أ. ٥٨ / ٥٤، الباب ضد القيم على أملاك الغائبين ب دي ٩١٨ - ٩١٩:
(يأتي قانون أملاك الغائبين لأداء مهمة مؤقتة: الحفاظ على أملاك الغائبين كي لا تكون مشاعاً ومستباحة، من أجل هذا يمنح القانون القيم صلاحيات تؤهله في واقع الأمر أن يكون صاحب الأملاك" (٧٣).

من الملاحظ أن الكيان الصهيوني لم يتوقف عند انتهاك نصوص القانون الدولي فحسب، إنما تجاوز ذلك إلى انتهاك القوانين التي وضعها، فالقيم على أملاك الغائبين قد بدأ النهب مبكراً وبمواكبة الاحتلال، وفي سياق مع ضباط الجيش وأفراده ومع المدنيين وسكان المستوطنات الذين رأوا بالأملاك العربية على جميع أنواعها غنائم حرب مستباحة (٧٤).

^{٧٢} بيان مشترك عن (راصد) والتحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب بعنوان إسرائيل ترتكب جريمة حرب ((باردة)) (جديدة بتوزيع غنائم حرب ١٩٤٨ <http://www.middleeastwatch.net> موقع إلكتروني.

^{٧٣} المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل - ورقة موقف - مراجعة نقدية لمشروع قانون أراضي إسرائيل التعديل رقم (٧) ٢٠٠٩ المحامية سهاد بشارة - ومخططة المدن هناع حمدان في عدالة - ملف pdf موقع إلكتروني www.adalah.org.

^{٧٤} إسرائيل في ٥٠ عاماً - إلياس شوفاني - مصدر سابق - ص ٢٣٥.

النتائج والتوصيات

لم تكن الطرق والأساليب التي مارستها العصابات الصهيونية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وليدة اللحظة أو الأمس، بل كانت نتاج عمل كبير دأبت على تنفيذه هذه العصابات بكل الوسائل التي أبحاثها لنفسها سواء الأساليب الدموية من ارتكاب للمجازرو القتل بدم بارد أم أساليب الكذب والمراوغة أم الاحتيال القانوني، فمن خلال ما سبق من حديث حول هذا السلوك نستطيع التوصل إلى النتائج التالية:

- اعتمدت العصابات الصهيونية منذ بداية مشروعها الاستيطاني في فلسطين على مجموعة من الأساطير والمقولات النابعة من معتقد فكري ديني، كمقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض وأسطورة أرض الميعاد والعودة إلى صهيون ميراث أجدادهم المحرم التفريط فيه، وجعلت من وجوب استيعاب المهاجرين اليهود في فلسطين هدفاً جعل التوسعية السمة الواسمة له.
- حرصت الدولة العثمانية على تطبيق الأنظمة والقوانين المرعية فيما يتعلق بمعاملة أهل الذمة من اليهود والنصارى، حسب نصوص الشريعة الإسلامية، وساوت بين اليهود والمسلمين في الحقوق والواجبات وأعطتهم حق امتلاك الأراضي والتصرف بها وفق الأصول.
- لعبت الدول الأوروبية دوراً هاماً عن طريق القنصل والمبعوثين، في تعزيز الوجود الصهيوني في فلسطين، استفاد منه أوائل المهاجرين الصهاينة الحاملين لجنسيات هذه الدول تحت ستار الاستثمار والاستقرار في فلسطين والذين شكلوا فيما بعد الأرضية القوية لبدء حملات منظمة للهجرة اليهودية.
- استغل الصهاينة ضعف الدولة العثمانية وتفشي الفساد فيها واستطاعوا عبر السماسرة أو عن طريق العقود الوهمية من ابتياع مساحات واسعة من الأراضي لإقامة المستعمرات، خصوصاً على تلك الأراضي التي تخص الملاكين الغائبين كبار الإقطاعيين وأصحاب النفوذ، كما استطاعوا أن يوظفوا الأحداث التي تتالت على الإمبراطورية العثمانية من سيطرة جمعية تركيا الفتاة وكذلك تولى جمعية الاتحاد والترقي ونفي السلطان عبد الحميد في صالحهم لرفع القيود عن الهجرة وتملك الأراضي، مما أدى إلى ازدياد عدد المهاجرين الصهاينة واتساع رقعة الأراضي التي تملكها.
- ساهم الانتداب البريطاني في تعزيز الوجود الصهيوني في فلسطين من خلال وعد بلفور والمؤسسات الحكومية التابعة له، خصوصاً مؤسساته السياسية والعسكرية التي فتحت بوابات فلسطين على مصراعيها أمام الهجرة اليهودية، وسهلت انتقال الأراضي الفلسطينية إلى العصابات الصهيونية عن طريق ملاك إقطاعيين^(٧٥) كبار غير فلسطينيين كانوا

^{٧٥} تشير الإحصائيات إلى أن مساحة الأراضي الزراعية باعها الملاك الإقطاعيون الغائبون خارج فلسطين خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٦ ما نسبته ٥٥.٥% مما حصل عليه اليهود من أرض زراعية. انظر دراسات منهجية في القضية الفلسطينية د محسن صالح.

يقيمون في الخارج، ومنعوا عملياً ورسمياً من الدخول إلى فلسطين لاستثمار أرضهم، إضافة إلى اتخاذ خطوات مختلفة أدت إلى سوء أحوال الفلاح العربي وتؤدي أحواله الاقتصادية.

● اعتبرت حكومة الكيان الصهيوني نفسها وريثةً لحكومة الانتداب البريطاني التي ورثت بدورها الحكم العثماني، إلا أنها تجاوزتهما من حيث امتلاك الأراضي، ووظفت مؤسساتها التشريعية في ترسيخ عملية تهويد الأرض الفلسطينية التي كانت هدفاً مركزياً للمشروع الصهيوني، بسلسلة من القوانين عبرت في معظمها عن النزوع إلى إضفاء الشرعية على الاحتلال الذي تم بفعل القوة، التي مكنته من السيطرة على ما بقي من أراضي الفلسطينيين.

● يعد قانون أملاك الغائبين من أغرب القوانين في العالم، فهو الوحيد الذي يسمح للسلطات المحتلة بمصادرة جميع أملاك أولئك الذين تركوا أرضهم خوفاً من الحرب، حتى وإن كانوا قد غابوا عنها لبضع ساعات فقط وانتقلوا إلى قرية مجاورة وحتى الذين ما زالوا يعيشون كمواطنين شرعيين في دولة الاحتلال.

● حققت حكومة الاحتلال العديد من النتائج المباشرة من وراء تشريعها لقانون أملاك الغائبين على عدة أصعدة، سواء على صعيد الهجرة أم الاستيطان أم الاقتصاد إلى درجة يمكن القول بأن أملاك الغائبين ساهمت إلى حد كبير في تشكيل البنية التحتية للكيان الصهيوني.

● حولت مؤسسة القيم على أملاك الغائبين مساحات كبيرة من الأراضي الفلسطينية إلى العديد من المؤسسات اليهودية الخاصة باستملاك الأراضي، لتحقيق مبدأ تأميم الأرض الذي أكدت المؤتمرات الصهيونية وجوب العمل عليه كضرورة لنجاح المشروع الصهيوني.

● عمد المشرع الصهيوني إلى استكمال منظومته القانونية عن طريق الإفادة من الثغرات الموجودة في القوانين، فجاءت متناغمة يكمل بعضها بعضاً.

● جيز قانون أملاك الغائبين باتجاه تطبيقه على أراضي القدس وأملاك المقدسين، لتحقيق الحلم الصهيوني في جعل مدينة القدس العاصمة الكبرى له، الأمر الذي شكل أهم الأهداف والركائز التي قام عليها وسيلة الجذب القوية لبسط اليهود في العالم.

● اعتبرت قوات الاحتلال الصهيوني الأراضي والأملاك الوقفية أملاك غائبين وعملت على تهويد الأرض ونزع الصبغة الإسلامية عنها، والمتاجرة بها والاستفادة من ريعها.

● يعد قانون أملاك الغائبين قانوناً عنصرياً من الدرجة الأولى، وإجراء ترفضه جميع القوانين والمواثيق والأعراف الدولية وميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيات جنيف والبروتوكول الأول الملحق بها وخوفاً رسمياً صريحاً لنص قرار تقسيم فلسطين الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٤٧، كذلك يبلور هذا القانون بصورة نهائية

الموقف الإسرائيلي المعارض لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم خلافاً لما قضت به قرارات الأمم المتحدة.

● لم تتجاوز نسبة الأراضي الفلسطينية التي تخلى عنها أصحابها ٥١% ولم يبيع الفلسطينيون أرضهم وشكلت مقاومة الاستيطان وعمليات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية الفتيل الأساسي لكل ثورة التي قامت لمقاومة الاحتلال البريطاني والعصابات الصهيونية.

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن الفلسطينيين تنبهوا مبكراً لعمليات الاستيلاء على الأراضي التي ينتهجها اليهود، فبدأت بوادر المقاومة تظهر، وحدثت اصطدامات بين الفلاحين الفلسطينيين وبين المستوطنين اليهود منذ عام ١٨٨٦، تلا ذلك العديد من الاحتجاجات والاعتراضات لدى السلطات العثمانية وفي الصحف الفلسطينية الداعية إلى وقف الهجرة وتحريم تملك الأراضي لليهود^(٧٦).

وتواصلت هذه المقاومة للمشروع الاستيطاني اليهودي أثناء الانتداب البريطاني وما زالت مستمرة وأخذت أشكالاً متعددة، بلّغ من الحملات والفتاوى المحرمة لبيع الأراضي وانتهت بالمقاومة المسلحة وتقديم الآلاف من الشهداء.

ختاماً يجدر بنا توجيه الدعوة إلى جميع المؤسسات والهيئات الحقوقية في العالم العربي والإسلامي والدول الصديقة إلى اتخاذ خطوات عملية للتصدي لهذه الحملات، والبدء بخطوات مساعدة ومؤيدة للمقاومة لاسترجاع ما تم احتلاله من الأرض، بتفعيل كل الجوانب التي قد تمكنا من ذلك، لاسيما الجانب القانوني، والتحرك لمقاومة قادة الكيان الصهيوني ومؤسساته التشريعية التي استخدمت النصوص القانونية لسلب الفلسطينيين من أرضهم بالقدر ذاته الذي استخدم فيه الطائرات وأسلحة الدمار الشامل والمحرمة دولياً.

كما نتوجه إلى الشرفاء من أبناء شعبنا إلى تبني ودعم خيار المقاومة مسيلاً لتحرير ما تم الاستيلاء عليه من الأرض، واجتناب طريق المساومة والتفريط، فالمستقرى للسطور السابقة وما اندرج فيها من قوانين وتشريعات صهيونية يدرك بشكل لا يدع مجالاً للشك أن في سلوك طريق المفاوضات تضييعاً للوقت وللحقوق، لأن هذه الفترة شهدت بناء الكم الأكبر من المستوطنات واستجلاب الأعداد الكبيرة من المهاجرين اليهود واستيعابهم على أراضي الغائبين من أبناء شعبنا، فالكيان الصهيوني لا يأبه لهذه المفاوضات وغير مستعد أن يجعل منها عائقاً في سبيل تحقيق أهدافه في السيطرة على أكبر رقعة من الأرض بأقل عدد من السكان، صلماً أذنيه عن سماع الأصوات المنادية بوقف الاستيطان متجاهلاً حقوق الشعب الفلسطيني التي أقرتها أيديها الشرعية الدولية.

- انتهى -

^{٧٦} دراسات منهجية في القضية الفلسطينية - د محسن صالح - مرجع سابق - ص

المراجع

١. الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية - عبد الرحمن أبو عرفة - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - دار الجليل للنشر ط ١ - ١٩٨١.
٢. أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ - د هند البديري - جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - ط ١٩٨٨.
٣. الاستيطان الصهيوني في فلسطين - عيسى اللوباني - دائرة الوطن المحتل مركز النورس للإعلام موقع إلكتروني.
٤. الاستيطان في القدس العتيقة إيمان سعيد مصاروة - ملف pdf على الشبكة العنكبوتية.
٥. إسرائيل الدولة ((الديمقراطية)) تركز على القوانين العسكرية في محاولتها تطبيق قانون أملاك الغائبين في القدس الشرقية المحتلة موقع إلكتروني <http://www.poica.org>.
٦. إسرائيل تتاجر بأوقاف المسلمين - محمد محسن وتد - أم الفحم، مقالة منشورة على موقع الجزيرة نت على الشبكة العنكبوتية www.aljazeera.net
٧. بيان مشترك عن (راصد) والتحالف الدولي لملاحقة مجرمي الحرب بعنوان إسرائيل ترتكب جريمة حرب ((باردة)) (جديدة بتوزيع غنائم حرب ١٩٤٨ <http://www.middleeastwatch.net> موقع إلكتروني).
٨. الترانسفير - طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسات الإسرائيلية - تقرير معلومات - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت - ط ١ - ٢٠٠٩.
٩. جراسا نيوز - إسرائيل ستنفذ قانون الغائبين في القدس بهدف الاستيلاء على الأراضي والأملاك - موقع إلكتروني.
١٠. حقيقة بيغن وشركائه - مقتطفات وثائقية د. إسرائيل شاحاك - ترجمة ومنشورات مجلة فلسطين المحتلة - إعداد وتقديم محمد إسماعيل - بيروت - كانون الثاني ١٩٧٩.
١١. الخطوات القانونية والميدانية الإسرائيلية تجاه المهجرين وقراهم ومدنهم موقع إلكتروني - www.palissue.com
١٢. د. لينا الطبال - المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات - على الشبكة العنكبوتية - www.sunni-news.net
١٣. د. إلياس شوفاني - إسرائيل في ٥٠ عاماً المشروع الصهيوني من المجرى إلى الملموس - دار جفرا للدراسات والنشر دمشق ط ١ - ٢٠٠٢.
١٤. سلسلة أولست إنسلاً - الجدار العازل في الضفة الغربية - إعداد حسن الجيبي ود. خالد عايد - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت - لبنان.
١٥. سلسلة دراسات فلسطينية (١) دراسات منهجية في القضية الفلسطينية.

١٦. الشيخ رائد صلاح - الأوقاف الدينية في فلسطين - برنامج تلفزيوني - إعداد جيفارا البديري - قناة الجزيرة
10/2/2006 www.aljazeera.net.
١٧. العرب الفلسطينيون في إسرائيل - د حسن آمون - د. أوري ديفس - نصر دخل الله صنع الله - ترجمة احمد الشهابي - دار الكلمة للنشر - بيروت - ط ١ - ١٩٧٩.
١٨. فلسطين في العهد العثماني - موقع فلسطين أمانة في أعناقنا على الشبكة العنكبوتية.
١٩. فلسطينيو ١٩٤٨ - الهوية. الواقع والمستقبل - ياسر زغيب - إصدار مركز باحث للدراسات - ط ١ بدون تاريخ.
٢٠. الفلسطينيون داخل الخط الأخضر - أشجار الصبار في مواجهة سياسة الاحتلال - حقائق ديموغرافية واقتصادية وسياسية - نبيل السهلي - دار صفحات للدراسات والنشر - سورية - دمشق - الإصدار الأول ٢٠٠٩.
٢١. القدس - السكان والأرض. أ. د. محمد صالحية - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت - لبنان - ط ١ - ت ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م.
٢٢. مجلة بلسم - العدد ١٩٦ - تشرين أول ١٩٩١ - تقرير بعنوان - مسلسل الاعتداءات الصهيونية ضد المقدسات والأوقاف الإسلامية والمسلمين - عادل المفتي.
٢٣. مجلة عدالة الإلكترونية - العدد رقم ٦٤ - أيلول ٢٠٠٩ - من نهب إلى نهب، إسرائيل وأملاك اللاجئين الفلسطينيين - سهاد بشارة ملف pdf على الشبكة العنكبوتية.
٢٤. المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل - ورقة موقف - مراجعة نقدية لمشروع قانون أراضي إسرائيل التعديل رقم (٧) ٢٠٠٩ المحامية سهاد بشارة - ومخططة المدن هناء حمدان في عدالة - ملف pdf موقع إلكتروني www.adalah.org.
٢٥. المقدسات والأوقاف الإسلامية في فلسطين الدكتور الشيخ عكرمة سعيد صبري (المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية) - موقع اليونسكو على الشبكة العنكبوتية.
٢٦. الموسوعة الفلسطينية - الجزء السادس - القسم الثاني - الدراسات الخاصة - دراسات القضية الفلسطينية - أخالد عايد - توسيع حدود التقسيم وقيام إسرائيل.
٢٧. موسوعة المدن الفلسطينية - دائرة الثقافة في منظمة التحرير الفلسطينية الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع - دمشق - ط ١ - ١٩٩٠.
٢٨. موسوعة اليهود واليهودية للمسيري الجزء السابع - ص ١٦٠
٢٩. موقع فلسطين اليوم - فلسطين المحتلة - على الشبكة العنكبوتية.
٣٠. نائلة الوعري - دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين ١٨٤٠ - ١٩١٤ - دار الشروق للنشر والتوزيع - رام الله - ط ١ ت ٢٠٠٧.
٣١. نبيل السهلي - المقدسيون في مواجهة قانون أملاك الغائبين - موقع الجزيرة نت - المعرفة.